وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية /كلية التربية الأساسية

قسم التأريخ

إيجابيات و سلبيات

المدارس الأهلية في العراق

(المرحلة الإبتدائي– المرحلة الإعدادي)

١٩٢١-٢٠١٧

م.د. كافي سلمان مراد الجادري

٢٠١٨م **١٤٣٩هـ**

ملخص البحث

يعد التعليم من المؤشرات المهمة لرقي المجتمعات وتطورها والرقي بثقافتها إلى الأعلى، إن الأهتمام بالتعليم أصبح ميزة هذا العصر بعد إدراك الشعوب والمجتمعات لأهميته ، وما يعكس من نتائج إيجابية اوسلبية على تقدم الشعوب.

كان العراق واحداً من هذه الشعوب التي حرصت على الاهتمام بالتعليم والمؤسسات التعليمية لا سيما بعد تشكيل المملكة العراقية عام ١٩٢١ بمساعدة بريطانية الدولة المنتدبة على العراق، والذي رأت تسليم ملف التعليم للعراقيين ،وتأسيس المدارس باللغة العربية بعد أن كانت تدرس باللغة التركية مع وجود المدارس الأهلية التابعة للطوائف والأديان في العراق ،وبعض الجمعيات التبشيرية في شمال العراق، والبصرة ، وبغداد وكانت هذه نواة التعليم الاهلي في العراق لذ سيكون موضوع بحثناهو إيجابيات وسلبيات المدارس الأهلية في العراق من المرحلة الأبتدائية إلى المرحلة الاعدادية ١٩٢١-٢٠١٧ .

قسم البحث إلى فصلين ، تضمن الفصل الأول أهمية التعليم الأهلي في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، والذي سار جنباً إلى جنب مع التعليم الحكومي على ، وفق إطار قانوني بإشراف وزارة المعارف العراقية واتباع المناهج التربوية الحكومية وكان تدخل الحكومة في تعيين أدارة المدارس وتعيين مدرسين ومعلمين على وفق معايير علمية تربوية مما عزز دورها في تخرج كوادر علمية متخصصة ساهمت مساهمة فعالة في ترصين التعليم .

كما كانت أهداف هذه المدارس أهدافاً تربوية تهتم بالنوع لا بالكم ، ولم تكن أهدافها مادية بل كانت وزارة المعارف هي من تقدم لها المعونات المادية . كما تضمن الفصل اهتمام ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨بالتعليم الاهلي والعمل على

توسعه بحيث أصبح عدد المدارس من ٣٠ مدرسة إلى ٨٧ مدرسة ، وقد أزداد عددها حتى بلغ ١٩٦٧ إلى ١٠٢ مدرسة من دون إستحصال الوزارة اي مبالغ مادية من هذه المدارس ، وذلك لتشجيعها في رفد المجتمع بالكوادر الجيدة والمتخصصة .

كما أشارالفصل إلى سياسة نظام البعث الذي تسلم سلطة الحكم عام ١٩٦٨، ومن ضمن سياسته إلغاء التعليم الاهلي في العراق باتباع سياسة اشتراكية وتأميم المدارس الأهلية .

في حين تناول الفصل الثاني من البحث الأخفاقات التي مرت بها العملية التربوية في العراق بكل مراحلها نتيجة سياسة النظام التي أدخلت العراق في حروب متتالية من عام١٩٨٠حتى سقوط النظام عام ٢٠٠٣ ، والتي أدت إلى تراجع الخدمات والمستلزمات المدرسية وانخفاض المستوى المعاشي للفرد ، وتاثر بشكل مباشر شريحة مهمة من موظفي الدولة ، ومنها الكوادر التعليمية وتسرب الطلبة من المدارس مما أدى إلى انتشار الأمية مجددا.

كما تناول الفصل الثاني عملية انتشار المدارس الأهلية بكل مراحلها ، وبشكل عشوائي من دون تخطيط مدروس، وتحت عناوين مختلفة لا تمت بصلة إلى العملية التربوية التي حددها نظام التعليم الاهلي لسنة٢٠١٣ الذي حدد الأهداف التربوية لها

كما أشارت الدراسة إلى الايجابيات والسلبيات لتلك المدارس من خلال الزيارات الميدانية لبعض المدارس في جانب الرصافة في بغداد، واستطلاع الأراء لبعض الأسر العراقيةالتي يدرس أبناؤها في المدارس الأهلية.

وأشار البحث في الخاتمة إلى أهم النتائج السلبية والايجابية للتعليم الأهلي، ودور مديرية التعليم الأهلي في المتابعة والإشراف ، ورصد السلبيات ومستوى ما تحقق من نجاح في هذه المدارس مع الاشارة إلى بعض المصادر الرصينة التي رفدت البحث بمعلومات مهمة في إتمام البحث والمقابلات الشخصية ذات العلاقة في مجريات البحث ..أتمنى أن يكون هذا البحث شبه الميداني مساهمة متواضعة في ترصين التعليم وأهدافه السامية في خدمة العراق ...

الفصل الأول

المدارس الأهلية في العراق ١٩٢١-١٩٥٨

يعد التعليم من المؤشرات المهمة لرقي المجتمعات وتطورها والرقي بثقافتها إلى الأعلى، إن الأهتمام بالتعليم أصبح ميزة هذا العصر بعد إدراك الشعوب والمجتمعات لأهميته ، وما يعكس من نتائج إيجابية أوسلبية على تقدم الشعوب، وأخذت الدول تخصص نسبة كبيرة من ميزانياتها لهذا الغرض إضافة إلى الاهتمام بالمعلم ، أوالمدرس، اومن له علاقة بالتعليم من الجوانب كافة بوصفه راعياً لهذه العملية وباعتباره مربياً للأجيال القادمة التي تبني مستقبل البلدان وتهتم بالأبنية المدرسية وتشيدها بشكل ملائم لمتطلبات العصر الحديث مع توفر كل متطلبات الراحة للتدريسي وللطالب مع ضمان وجود العدد الكافي من المدارس الذي يحقق النسبة المطلوبة.

إن التعليم في جميع مراحله يسير بخطى متقدمة ورصينة في الدول المتقدمة في العالم إلا في بعض الدولة المتخلفة والفقيرة ومنها العراق مع الأسف الشديد وهوبلد غني ولا متخلف ،فهو بلد الحضارات والعلم على مدى التاريخ ، وهذا شيء محير ولكن له أسبابه، والتي يمكن أن نناقشها لاحقاً من خلال البحث [١]

يمكن أن نقسم واقع التعليم في العراق الى مرحلتين مرحلة قبل التغيير ٢٠٠٣م ومرحلة ما بعد التغيير.

أبتدأ التعليم في العراق إبان الحكم العثماني على شكل مدارس دينية محدود في بعض مناطق العراق اوما يسمى الكتاتيب، وتدرس اللغة العربية باعتبارها لغة القرأن في حين كانت المدارس التي نشأت تدرس باللغة التركية ، وما بعدها نشأت مدارس حديثة تدرس المناهج ، وهي خاصة بالأقليات الدينية كمدرسة الآباء الكرمليين، والمدرسة الكلدانية ، ومدرسة الاتحاد الإسرائيلي ، وكانت هذه المدارس بداية التعليم الأهلي في العراق . ثم أقدم مدحت باشا *على إنشاء أربع مدارس في العراق هي المدرسة الرشيدية المدنية والمدرسة الرشيدية العسكرية، والمدرسة الإعدادية العسكرية ومدرسة الفنون والصنائع ، وإعتمدت هذه المدارس اللغة التركية لغة رسمية[٢].

أزداد تأسيس المدارس خلال تلك السنوات من خلال مساهمات الأهالي المادية بعد شعورهم في أهمية التعليم لاسيما من ميسوري الحال حيث حفزت الأوضاع الجديدة حماسة الوجهاء وأصحاب الأموال للتبرع بالمال بغية تأسيس المدارس ، حيث تبرع أهالي بغداد لتأسيس مكتب أهلي يساعد في تعليم أبنائهم العلوم والمعارف . أما الإنجازات الحكومية فقد برزت في حيز العمل أذ أقدم مجلس المعارف في الاستانة على تقديم الأموال لتأسيس المدارس ودور العلم أذ تم رصد – ١٠٦٠٠– ليرة لتأسيس دار المعلمين في بغداد حيث تم الأحتفال بوضع الأساس في ١٩١١/١٢/٨ ، وخلال هذه المرحلة أيضا ظهرت أصوات من داخل المجلس تدعو إلى تنشيط اللغة العربية كلغة رسمية في المدارس، كما واجهت عملية التعليم معارضة من قبل المحافظين والرجعيين[٣] .

المبحث الأول : التعليم الأهلي في العراق ١٩٢١–١٩٥٨

شهد قطاع التعليم في العراق تقدماً ملحوظاً بعد أنتقال العراق من السيطرة العثمانية إلى السيطرة البريطانية، حيث كان التعليم من أول الأمور التي عني بها البريطانيون في اعقاب احتلالهم للعراق . ومن الجهود التي بذلها الزعماء العراقيون في سبيل الأستقلال انهم كانوا يعتبرون التعليم بمثابة العلاج السحري لكل أمراضهم الأجتماعية ، وأول الخطوات التي أتبعها البريطانيون في مجال التعليم هو الغاء اللغة التركية باعتبارها أداة للتعليم ، إحلال اللغة العربية محلها ، قد أزال إحدى الصيغ ، وادخل في الوضع الثقافي باعثاًطبيعياً لتأثير نفسي كبير، وكان هذا يستوجب الاستغناء عن المعلمين الاتراك ليحل محلهم معلمون عراقيون .

كان أنتقال التعليم من سيطرة أيدي البريطانيين إلى أيدي العراقيين ، بصفة سريعة وتامة في وزارة المعارف ، اكثر من أية وزارة أخرى . فقد أكتمل تغيير الموظفين التنفيذيين في هذا الميدان ، في سنة ١٩٢٢ ، ومنذ سنة ١٩٢٣ وما بعدها ، لم يصدر أي أمر إداري من قبل موظف بريطاني في الوزارة ، ولقد برهن العراقيون على جدارتهم في مجال التعليم [٤].

كانت مدارس العراق على نوعين : مدارس حكومية ، وأخرى غير حكومية –أهلية –، والذي يعنينافي اطار بحثنا هي المدارس غير الحكومية –التعليم الاهلي – .

أصبح التعليم الأهلي في العراق موازياً للتعليم الحكومي ورافداً مهماً من المؤسسة التعليمية الحديثة في العراق، ورفد مؤسسات العراق بالكوادر العلمية، وتطوير الانظمة الدراسية لمواكبة الحداثة وتطوير المناهج التعليمية، لاسيما مدارس الأقليات والأديان في العراق منها اليهود، والكلدان والسريان القدامى، والنساطرة ، والأرمن ،وكان أغلبها في شمال العراق [٥].

كما أنتشرت في العراق مدارس البعثات التبشيرية للدومنيكان في الموصل، والأخوان الكرمليين ، والراهبات في بغداد والبصرة ، حيث كانت طائفة البروستانت تديرها في بغداد ، والبروتستانت الامريكيون في البصرة ، وفي الموصل حيث بلغت المدارس الاهلية للطائفة الكلدانية ثلاث مدارس للبنين ، وللدومنيكان مدرستان للبنات ، وأربع مدارس في القرى المحيطة للبنين ، وكان لطائفة السريان الكاثوليك مدرستان واحدة للبنات بأسم المدرسةالتوماوية ، والثانية للبنين بأسم مدرسة الطاهرة فضلاً عن ثلاث مدارس إبتدائية هي مدرسة شمعون الصفا ،وهي خاصة بالكلدان ، ومدرسة مارتوما ، كانت خاصة باليعاقبة كما كان لليهود ، واستحداث مدارس لابناء المسلمين سميت بالمدرسة الخزرجية في مطلع عام ١٩١٩ ، واتفقت نظارة المعارف في الموصل مع رؤساء الطوائف المسيحية بأن تكون هذه المدارس باشراف نظارة المعارف وصرف رواتب معلميها ، اشترطت على أن هذه المدارس لا تستخدم إلا لأغراض تعليمية ،وأن تحافظ على مستواها العلمي، وأن تدرس اللغتين العربية والانكليزية ، وبذلك اصبحت المدارس الأهلية شبه حكومية [٦] ، وأصبح للتعليم الأهلي عضواً في مجالس المعارف في الالوية على وفق قانون تأليف مجالس المعارف الصادرفي السادس من حزيران عام ١٩٢٢ [٧].

وفي عام ١٩٣٦–١٩٣٨ إزداد عدد المدارس الأهلية في الموصل أذ بلغت ٢٢ مدرسة، ومن أهم هذه المدارس في الموصل هي:–

مدرسة الأرمن مختلطة بنين وبنات ، ومدرسة الطاهرة الكلدانية المختلطة ، ومدرسة سرسونك الاثورية مختلطة ، ومدرسة تدبير المنزل والاقتصاد الأمريكية للبنات ،ومدرسة السنية مختلطة كما كان لليهود مدرسةالاليانس الاسرائيلية للبنات [٨].ضمت هذه المدارس ٩١٨ طالباً من الذكور و٣١٣ من الاناث ، وعدد المعلمين فيها بلغ ٥١ ، وعدد المعلمات ١٤ معلمة ، كما شهد التعليم الأهلي في الموصل توسعا ملحوظاً في ١٩٥٧ [٩].

شهد التعليم الأهلي توسعاً لا سيما التعليم النسوي للمدة من ١٩٣٢-١٩٥٠بحيث بلغ أكثر من (١٤) مدرسة للاناث في بغداد فضلاً عن مدارس أخرى في الألوية العراقية الرئيسة في الموصل والبصرة وهي كما تأتي : **في بغداد** :-مدرسة لورا خضوري ٣ مدارس يهودية أبتدائية ٢ ومتوسطة واحدة

- مدرسة كان مناحيم دانيال يهودية تأسست في بغداد سنة ١٩٤٧.
- مدرسة نويم قرطوبة يهودية ابتدائية للبنات تأسست سنة ١٩٤٧.
- مدرسة رفقة نورئيل يهودية للبنات تأسس في بغداد سنة ١٩٥٠.
- مدرسة مسعودة سلمان يهودية ١٩٣٠-١٩٥٠ .
- مدرسة الأمير كان مختلطة تضم مختلف الأديان .
- مدرسة الراهبات المركزية مسيحية .
- مدرسة الراهبات في السنك ، وأخرى في الكرادة ببغداد .

- **لواء البصرة هي :**

- المدرسة الإسرائيلية للبنات .

- مدرسة الأمير كان للبنات ، مدرسة الراهبات في الزبير، وأخرى في العشار[١٠] .

كانت هذه المدارس تعتمد على تمويلها الذاتي من خلال الأجور التي يدفعها طلبتها ، ولا يجوزلها قبول الإعانات إلا بموافقة وزارة المعارف فضلاً عن الإعانات التي كانت تقدمها

الحكومة لها ، وقد فرضت وزارة المعارف سلطتها على المدارس الأهلية من خلال إلزامها بتعيين المدراء الذين يقومون بإدارات هذه المدارس، والمعلمين والمدرسيين من قبلها بالاختصاصات المختلفة من اللغة العربية ، والتاريخ والتربية الوطنية ، وغيرها من المواد التي يتم تدريسها ،

أما المناهج الدراسية المقرر تدريسها في هذه المدارس كانت تحضى بموافقة وزارة المعارف ولا يجوز تغيرها إلا بموافقة الوزارة [١١] .

المبحث الثاني : المدارس الأهلية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨

شهد التعليم الأهلي توسهاً كبيرا بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، أذ بلغ عدد المدارس في العراق ٨٧ مدرسة بمختلف المراحل ، وبلغ عدد طلابها ٣٠٦٣٧ طالباً، كما بلغ عدد المدرسين ١٤١ مدرساً ، ومعلماً ، واستمر هذا العدد في الزيادة حتى بلغ عام١٩٦٧إلى ١٠٢ مدرسة ، وعدد الطلاب بلغ ٤٤٢٣ طالباً في حين بلغ عدد المدرسين والمعلمين ٢٢٣ [١٢].

بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز حضى التعليم الأهلي اهتماماً كبيرا من قبل حكومة الثورة من خلال متابعة وزارة المعارف سير الدراسة في المدارس الأهلية والوقوف على مشاكلها ومراقبة مناهجها الدراسية التي كانت تتبع المناهج نفسها المعمول بها في المدارس الحكومية ، وكذلك تعيين المدراء والمدرسين من قبل وزارة المعارف ،كما الزمت إدارات المدارس بأن تكون رواتب المدرسين والمعلمين لا تقل عن الرواتب في المدارس الحكومية ، فضلاً عن تقديم الاعانات المالية لها، ولم يفرض عليها دفع رسوم مالية مقابل استمرارالمدارس الأهلية بالعمل ، لأن أهداف المدارس الأهلية هي أهداف تربوية وليس أهدافاً تجارية [١٣]. ولأهمية التعليم الأهلي أدرج في نظام وزارة التربية رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ ، استناداً إلى المادة الرابعة من قانون السلطة التنفيذية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤ وبناء على ما عرضه وزير التربية ووافق عليه مجلس الوزراء . أمر بوضع النظام الآتي : –

مديرية التعليم الأهلي – يتولاها مدير ذو شهادة عالية ويكون مسؤولاً عن:–

أ – الإشراف على المدارس الأهلية والأجنبية المجازة من هذه الوزارة ، وسير الدراسة فيها، وتنظيم ملاكاتها وميزانياتها السنوية..

ب – تطبيق المناهج الدراسية فيها [١٤].

وبذلك أصبح التعليم الأهلي داعماً للعملية التربوية في العراق يخرج طلاب متفوقين قادرين على الإسهام بتعليم متقدم عالي المستوى لرفد البلاد بالكوادر الاختصاصية لمواكبة التطور في العالم ، ومساهمته في رفد سوق العمل بكوادر علمية في القطاعين العام والخاص في العراق .

وفي عام ١٩٦٨ صدر نظام التعليم الأهلي والأجنبي في العراق رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ لكنه لم يطبق وتوقف العمل بأحكامه[١٥] .

الفصل الثاني

المدارس الأهلية في العراق بعد ٢٠٠٣ – ٢٠١٧

المبحث الاول :- تطور التعليم في العراق بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٤

في أوائل ١٩٧٠، أصبح التعليم عام ومجاني على جميع المستويات ،وإلزامي في المرحلة الإبتدائية. كان التعليم في العراق تنظمه وزارتان: وزارة التربية، والتعليم العالي ، [وزارة التربية] هي المسؤولة عن التعليم ما قبل المدرسي والتعليم الابتدائي والثانوي والمهني في حين اختصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن التعليم العالي ومراكز البحوث .

توقف التعليم الأهلي في العراق بعد تسلم حزب البعث للسلطة عام ١٩٦٨ بشكل كامل ، وتم تأميم المدارس الأهلية ، ولم تبق غير المدارس الأجنبية التابعة للسفارت المقيمة في العراق ، ويعود ذلك لتوجه الدولة نحو الاشتراكية في المجال الاقتصادي ، و تقديم الخدمات للشعب ومنها التعليم والذي كفلتها لكل مراحل الدراسة في العراق .

كان نظام التعليم في العراق واحداً من أفضل النظم في المنطقة خلال هذه المدة من الزمن، وأشيد به من قبل منظمات وأنظمه دولية . و بحلول عام ١٩٨٤ تحققت إنجازات كبيرة منها

- أرتفاع معدلات الالتحاق الإجمالية أكثر من ١٠٠ ٪.
-المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق الكامل تقريبا.
-أنخفضت نسبة الأمية بين الفئة العمرية ١٥-٤٥ إلى أقل من ١٠ ٪ .

والتسرب كان ادنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث بلغ الإنفاق في مجال التعليم ٦ ٪ من الناتج القومي الإجمالي و٢٠ ٪ من مجموع ميزانية الحكومة العراقية ، وكان متوسط الإنفاق الحكومي على التعليم للطالب الواحد ($٦٢٠) [١٦]

- أسباب انتشار المدارس الاهلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تعرض التعليم في العراق لاسّيما المدارس بكل مراحلها إلى تراجع كبير في تقديم الخدمات لها ، نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق (١٩٩٠-٢٠٠٣) بسبب غزوالعراق للكويت ونقص للأموال ، مما أنعكس هذا التراجع على مستوى التعليم ومستلزماته ، ومنها البنى التحتية واصبحت المدارس لاتتناسب مع زيادة السكان، مما ولد ضغط كبير بحيث أصبحت المدرسة الواحدة يتناوب عليها ثلاث مدارس في اليوم الواحد مع تقليص ساعات الدراسة في المدرسة الواحدة من أربع ساعات ونصف للمراحل الابتدائية إلى ثلاث ساعات مع زيادة عدد الطلبة في الصف الواحد تجاوز الستين طالباً ، مما اخل بنظام التعليم، وبات من الصعوبة على المعلم أو المدرس من ايصال المادة بشكل صحيح للطلبة .

أدى استمرار الحصار على العراق انخفاض المستوى المعاشي للشعب، مما أدى إلى زيادة تسرب الطلبة من المدارس ، وبدأ انتشار الأمية في العراق مجدداً ، وكذلك انعكس على الملاكات التدريسية التي باتت تعاني من سوء أوضاعها المعيشية، مما أدى بها إلى ترك العمل في التدريس، مما تسبب بنقص حاد في الملاكات التدريسية الجيدة ، وتدنى مستوى التعليم في المدارس الحكومية ،ومع انتشار ظاهرة التدريس الخصوصي خارج المدرسة كان هذا بداية انتشار الفساد والرشوة في التعليم ، وتفاقم الوضع حتى عام ٢٠٠٣ ، وسقوط نظام حكم البعث ، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق مما أدى إلى دخول العراق في فوضى سياسية ، واقتصادية وانتشار الفساد في كل مؤسسات الدولة ، وكان أخطرها انتشارالفساد في كل مراحل التعليم بما فيه التعليم العالي .

منذ ٢٠٠٣ ظهرت المشاكل الرئيسية التي تعيق النظام، وتشمل : نقص الموارد،وتسييس النظام التربوي، والهجرة والتشرد الداخلي من المعلمين والطلاب، والتهديدات الأمنية، والفساد، وانتشارالأمية على نطاق واسع مقارنة مع ما قبل ٢٠٠٣، أذ بلغت نسبه الأميه ٣٩ ٪ لسكان الريف. وتقريباً ٢٢ ٪ من السكان المدن والبالغين في العراق لم يلتحقوا بالمدرسة، و٩ ٪ من المدارس الثانوية، وحيث انخفضت نسبه المساواة بين الجنسين [١٧].

انتشرت المدارس الأهلية بشكل ملموس وواضح في العراق بعد أن كانت متوقفة في عهد صدام حسين مع تزايد شعور العراقيين بالإحباط نتيجة فشل حكومتهم في توفير الخدمات الأساسيةلاسّيما في مجال التعليم بعد سقوط النظام ٢٠٠٣ بشكل لافت للنظر . وراحت العوائل الميسورة بزج أولادها وسيما في مرحلة الإعدادية في المدارس الاهلية بغية الحصول على معدلات عالية تؤهلهم لتخصصات مهنية في مجال الطب او الهندسة ، وهي مهن يقبل عليها المجتمع العراقي وينظر لها باهتمام مادي قبل أن يكون علمي فضلاً عن المكانة الاجتماعية..

اما العوائل من الطبقة المتوسطة أو ذات الدخل المحدود أو الفقيرة فلاتجد أمامها إلا التعليم الحكومي لأولادها ، وهذا يفيد من ناحية تعلم القراءة والكتابة في أقل تقدير أو الحصول على معدلات تؤهلهم للحصول على تخصصات في مجال التربية كمدرس أو معلم في أكثر الأحيان لاسّيما للإناث قبل الذكور بعد أن اتجه أغلب الذكور نحو العمل الحر أو المجال العسكري .

ـ المبحث الثاني : – الإطار القانوني لتأسيس المدارس الأهلية في العراق لسنة ٢٠١٣

اصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية الخامسة والاربعين المنعقدة في ٢٠١٣/١٠/٢٩ نظام التعليم الأهلي والأجنبي رقم (٥) لسنة ٢٠١٣، نظام المدقق من قبل مجلس شورى الدولة استناداً الى احكام المادة(٨٠/ البند ثالثاً) من الدستور والمادة ٤٢/ البند ثانياً من قانون وزارة التربية رقم ٢٢ لسنة٢٠١١.

تضمن النظام سبعة فصول توزعت على ٣٧ مادة تناولت الأهداف من النظام ، وأعضاء الهيئات التعليمية والدراسة والمناهج والعقوبات وأحكام عامة ، مع إلزام المدارس في الالتزام وفقاً للشروط التي حددها هذا النظام مع تفعيل دور وزارة التربية في الإشراف المباشرعلى وفق الأهداف التي رسمها النظام للرقي بمستوى التعليم في العراق ومواكبة طرائق التدريس الحديثة في العالم [١٨].

والذي يهمنا من هذا النظام هو الهدف العام منه حيث، سلط الفصل الاول الضوء على اهداف النظام ، والذي يهدف إلى تطوير قطاع التربية والتعليم، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأهلية، والرسمية في جميع مراحل التعليم وأنواعه ، فضلاً عن تأمين فرص تعليم نوعي متطور ومتنوع لمختلف شرائح المجتمع بما ينسجم مع حاجات التنمية، وتأمين فرص عمل في مجال التربية

والتعليم والأستفادة من قدرات القطاع الخاص في تطوير التعليم في جمهورية العراق ، ونقل الخبرات الأجنبية في هذا المجال ، وتطوير المناهج وطرائق التدريس ، وتدريب المعلمين والمدرسين، وتطوير إدارة المؤسسات التعليمية ، وتأمين فرص التعليم المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة ، وتضمن الهدف فقرة مهمة ، وهي تشجيع المشاركة الشعبية وراس المال الوطني والأجنبي في الاستثمار في مجال التعليم بمختلف انواعه ومستوياته في إطار تنظيمي جديد يجعله أكثر فعالية (١٩) .

كما جاء في القرار الزام ادارات المدارس بتوفير مستلزمات التعليم كافة من مختبرات حديثة وأجهزة الحاسوب وسبورات حديثة ، وغيرها من مكملات الدراسة الحديثة مع تخصيص قاعات دراسية تتوفر فيها كل وسائل الراحة لاسّيما التدفئة والتبريد وغيرها من المستلزمات التي تشجع الطالب على الدراسة .مع تحديد معايير النجاح واستمرار المدارس في العمل على أن تحقق نسبة نجاح لا تقل عن ٣٠% ، وفي حالة عدم تحقيق هذه النسبة ستحال إدارة المدرسة إلى لجنة تحقيقية أو تغلق (٢٠).

وفي ضوء هذا القرار انتشرت المدارس الأهلية في بغداد، والمحافظات العراقية الأخرى فضلاً عن رياض الاطفال التي أخذت أعلاناتها منتشرة في كل شارع وزقاق تحت أسماء تجارية مختلفة وفي كثير من هذه الأسماء عشوائية وغير مدروسة لا تمت للعملية التربوبة بصلة بل تفصح عن أهداف تجارية وليس تربوية تقدم عروضاً مغرية وتنافسية لجذب الطلبة .

بلغ عدد المدارس حتى عام ٢٠١١(٦٠٨) مدرسة بمراحلها الثلاث في أنحاء العراق عدا إقليم كردستان ، في حين وصل عدد المدارس في العراق بعد صدور قرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٣ إلى(١٥٨٦) مدرسةأهلية بمراحلها الثلاث حتى عام ٢٠١٧(٢١) على ، وفق إحصائيات مديرية التعليم الأهلي في وزارة التربية ، ويعود سبب هذه الزيادة السريعة إلى عدم وضع ضوابط من قبل وزارة التربية في التوزيع الجغرافي لتلك المدارس وعدم مراعاة للكثافة السكانية للمنطقة بحيث نجد أكثر من عشر مدارس في شارع واحد ، مما يدفع مستثمرو هذه المدارس إلى التنافس الشديد في جذب الطلبة من خلال عروضها والتي أغلبها لم تحقق مستوى عال من النجاح، من جهة ومن جهة أخرى لم تضع الوزارة ضوابط لتحديد الأجور الدراسية بل تركتها لإدارات المدارس بفرضها على

الطلبة ، وحسب المستوى المعيشي لكل منطقة ، بل اكتفت فقط الوزارة على أستحصال نسبتها وهي ١٠% من أجور الدراسة لكل طالب ، لذلك نرى تفاوتاً كبيراً بين أجور الدراسة في مناطق بغداد وتحديداً في جانب الرصافة ذات الكثافة السكانية العالية، ومن خلال زياراتي لعدد من المدارس في شارع فلسطين ومنها مدرسة ثانوية الاقمارفي منطقة زيونة، بلغت الأجور لمرحلة المتوسطة ١.٧٥٠ مليون وسبعمائة وخمسون دينار عراقي في حين بلغت الأجورفي منطقة الكمالية لمتوسطة الجواهري للبنين ١.٢٥٠.

- **إيجابيات التعليم الأهلي:**

ومن خلال زيارتي للمدارس الأهلية وجدت أغلبها تتمتع بخدمات جيدة ، وتوفر وسائل الراحة وعدد الطلبة لا يتجاوز في الصف الواحد بين ٨– ٢٦ في مدرسة الجواهري الابتدائية في منطقة العبيدي، وبلغت أجور الدراسة في المرحلة الأبتدائية (٩٠٠.٠٠٠) ألف دينار يدفع على دفعتين في السنة وهو مبلغ أقل بكثير عما حدد في المدارس الأهلية في شارع فلسطين، وجدت هذه المدرسة توفر جميع الوسائل التعليمية وخدمات جديدة لم اجدها في المدارس الحكومية. في الواقع كانت هذه الأجور مقابل الخدمات التي كانت تفتقرها المدارس الحكومية لابسط مستلزمات التعليم من المقاعد الدراسية (الرحلة)، أو السبورات والمختبرات، بل الأهم من ذلك تفتقر معظم المدارس الحكومية إلى دوارت المياه وحمامات نظيفة مع افتقار المدارس الحكومية إلى شروط السلامة الصحية من النظافة، فضلا عن اكتضاض الصفوف باعدادالطلبة التي تجاوزت في كثير من الأحيان من ٦٠–٧٠ طالباً مما تسبب بأنتشار الأمراض بين التلاميذ ، كما يصعب على المعلم أوالمدرس من إيصال المادة إلى الطلبة بشكل يحقق النجاح المطلوب، فضلا عن متابعة السلوك الأخلاقي للطالب داخل المدرسة من خلال وضع الكامرات للمراقبة [٢٢].

كما أسهم التعليم الأهلي من تقليل البطالة لا سّيما من حملة الشهادات الجامعية التربوية. لذلك أجبرت هذه الحالة المزرية للمدارس الحكومية بدفع الأسر إلى وضع أبنائها في المدارس الأهلية بغض النظرعن مستوياتها المعاشية ، ومنها الاسر ذات الدخل المحدود من أجل حماية أبنائها من الامراض ، وعدم تركهم الدراسة إضافة إلى الحصول على مستوى دراسي أفضل،

والتخلص من الدروس الخصوصية التي كانت تكلف الأسرة أكثر من أجور المدرسة الأهلية كما ذكرت إحدى الامهات التي التقيتها في مدرسة الجواهري الابتدائية في منطقة العبيدي[٢٣].

بعد هذا الاستعراض والمقارنة بين المدارس الأهلية والحكومية هل استطاعت المدارس الأهلية أن تنافس أو تتفوق على المدارس الحكومية من ناحية النجاح وتحقيق مستوى تعليم أفضل؟

في الواقع لم يستطيع التعليم الأهلي أن يتفوق على الحكومي رغم الجهود التي كانت تبذل من قبل الأدارات ، والهيئات التدريسية في المدارس الأهلية مع الطلبة، ومتابعة المستوى الدراسي لهم ودعمهم في الدروس الخصوصية يومي الجمعة والسبت من دون مقابل أجور. هذا فيثانوية الأقمار الأهلية، إلا أنها لم تحقق نسبة نجاح عالية وهذا نلمسه من خلال الأمتحانات النهائية في مرحلتي المتوسطة، والأعدادي ، ولم تحقق أغلب المدارس الأهلية في الامتحانات الوزارية للصفوف المنتهية نسبة عالية بل متدنية عن المدارس الحكومية بل أقل بكثير ، ومن خلال الأحصائية الرسمية لوزارة التربية العراقية للطلبة الذين حصلوا على معدلات تتراوح بين ٧٢-١٠٠%لفرعين العلمي والأدبي للمدارس الاهلية بلغت (٨١) طالباً من مجموع كل المدارس الاهلية في العراق لسنة ٢٠١٦-٢٠١٧ لمرحلة السادس الأعدادي بفرعيه العلمي والأدبي [٢٤].وهذا الرقم يدل ولا يقبل النقاش عن **تدني مستوى التعليم في المدارس الأهلية.**

- أسباب تدني مستوى التعليم في المدارس الأهلية

- يعود السبب وراء هذا التدني في التعليم إلى أدارات المدارس التي وقعت ضحية المستثمر الذي يفرض ارادته على المدير والهيأة التدريسية، والتغير المستمر لها لاسباب مادية لأن هدف المستثمر هو الربح المادي.

-عدم إختيار مدرسين أكفاء بل تعيين مدرسين ومعلمين قليلي الخبرة في التدريس أو من الخريجي الجدد الذين لم يمارسوا التدريس وافتقارهم إلى طرق تدريس حديثه واستغلالهم ماديا مقابل أجور قليلة لا تتجاوز ٣٠٠، دينار شهريا ويكون الدوام الى ٦ ساعات يومياً ، ولم يدفع المستثمر

للتدريسي ضماناً اجتماعياً عن مدة خدمته في المدرسة ، مما يجعلة غير متمسك بعمله أوتشغيل مدرسيين بأجور يومية للمحاضرات .

-عدم وجود ملاك تدريسي ثابت بعقود طويلة الأجل مستمرفي التدريس، لأن التغيير المستمر للمدرس يؤثر على الطالب في تلقيه للمادة.

- أنعدام التخصص في اغلب المواد الأنسانية للمدرس أو المعلم إذ تدرس المواد كافة من دون التخصص بمادة واحدة وهذا ما لمسته في المراحل الأبتدائية [٢٥].

- إختيار مدرسين أو المعلمين متقاعدين بغض النظر عن الأكفاء منهم بل من أجل عدم دفع عنهم الضمان الأجتماعي باعتبارهم يتقاضون تقاعداً ، وهم في الواقع كبيرو السن وغير قادرين على إيصال المادة للطلبة والسيطرة على ضبط الصف .
- ضعف الدور الرقابي للمشرفيين التابعين لمديرية التربية لقيامهم بالاشراف على المدارس الأهلية و رصد المخالفات لا سّيما ما يتعلق في الجانب التعليمي .
- ترك وزارة التربية اختيار الهيئات التدريسية للمستثمر ، وهو من يتحكم بإدارة المدرسة وملاكها التدريسي.

كانت هذه بعض من الجوانب السلبية لفشل التعليم الأهلي في الرقي بمستوى التعليم بصورة خاصة ، ولكن **هناك جوانب سلبية أخرى للتعليم الأهلي منها:**

- منح إجازات فتح المدارس بهذا العدد الكبير هو من أجل الكسب المادي للمستثمر والدولة التي لها نسبة من أجور الطالب ١٠% ولا يهم مستوى التعليم ، إذ أغلب الذين يزجون أبنائهم في المدارس الأهلية هو من أجل النجاح وعبورهم للمراحل الدراسية لاسيما للمراحل غير منتهية، وهذه رشوة مقنعة.
- خلق وجود المدارس الأهلية لحساب القطاع الخاص، لنظام رأسمالي، ولفئة مستثمرة أغلبهم في سلك التعليم، متنفذين في هذه الوزارة، وهم في الغالب غايتهم كسب مادي مستغلين نفوذهم، وبالتالي يصبح عائقاً في تطوير العملية التربوية وانتشار الفساد.

– عدم التزام المستثمر بشروط وزارة التربية في تشيد المدرسة واتخاذ من البيوت السكنية التي لا تزيد مساحتها عن ٢٠٠م كمدرسة التي تفتقد إلى ساحات وملاعب رياضية وحدائق .
– كثرة المدارس الأهلية لايعطي للتعليم هيبته، والسبب منح الأجازات لأغلب المستثمرين.

– ضعف إدارة المدرسة الأهلية أمام ولي أمر الطالب، وكأن الطالب صاحب فضل على المدرسة بدخوله لها وهو صاحب القرار.

– وجود المدارس الأهلية بكثرة يخلق الطبقية في المجتمع ، وهذا الأمر ينافي الهدف السامي في بناء الانسانية في المساواة والعدالة [٢٦].

من أجل رفع مستوى التعليم في العراق عن طريق عودة التعليم الأهلي وتوسعه يجب أن يكون على وفق خطط مدروسة بشكل علمي، وأقتصادي والأستفادة من البرامج التعليمية المتقدمة المتبعة في العالم التي تحسن توظيف رؤوس الأموال في المشاريع التعليمة، ووضعها في مقدمة مسؤولياتها في مجال التعليم هذه المؤسسة تكون مسؤولة عن تنشئة أجيال علمية متخصصة لتسهم في رفع مستوى التعليم في العراق وتضعه في مقدمة الأهداف بعيدة عن الربح المادي الذي يفسد التعليم ، وتصبح هذه المدارس عبئا على وزارة التربية ،وفتح باب للفساد العلمي والمادي.

الخاتمـــــــــــة :

ساهم التعليم الأهلي في العراق في الوقت الحاضر بكل مراحلة من تقليل الزخم الحاصل في المدارس الحكومية التي تعاني من نقص حاد في الأبنية المدرسية التي لاتستطيع مواجهة الزيادة السكانية، وأنخفاض ميزانية التربية بتوفير مستلزمات الدراسة، وكذلك التقليل من أنتشار البطالة من حملة الشهادات الجامعية سّيما في مجال التربية، لذلك فسحت الوزارة للمستثمر العراقي أن يكون شريكاً لها في مجال التربية والتعليم كما هو معمول به في أغلب بلدان العالم.على وفق ضوابط أقرتها وزارة التربية العراقية وآخرها كان قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٣ تضمن نظام التعليم الأهلي والأجنبي بفرضه شروط منح أجازات تأسيس المدارس الأهلية، وعلى الرغم ما تضمنه هذا القرار من شروط وضوابط تلزم المستثمرالالتزام بها، من وسائل تعليمية ووسائل الراحة، وفعلاً وجدناها متوفرة في أغلب المدارس من مختبرات وحاسوب وخدمات صحية، وإضافة لغات اجنبية إلى جانب اللغة الانكليزية في مناهجها، وهذا الذي دفع بعدد كبير من الأسر العراقية إلى إدخال أبنائها في هذه المدارس حتى من ذوي الدخل المحدود لتحسين مستوى دراسة، وضمان مستقبل تعليمي أفضل لأبنائها، ولكن أهمل القرار جوانب مهمة في العملية التربوية منها الإشراف والرقابة المباشرة من قبلها في تعيين الإدارة والهيئات التدريسية، ومن ذوي الخبرة والممارسة في مجال التدريس وعلى الملاك الدائم .

كما كان على الوزارة مراقبة تحديد الأجور الدراسية لكل المراحل مع مراعاة الوضع المعاشي للأسر العراقية في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية.إن ترك تحديد الأجور للمستثمرخلق من العملية التربوية مجال للربح المادي واستغلال للطالب .

كذلك لم يضع القرار ضوابط لتوزيع المدارس على وفق احتياج الرقعة الجغرافية لكل منطقة فأصبح أنتشار المدارس الأهلية بشكل عشوائي أفقدت هيبة المدارس الحكومية، مع خلق نوع من التنافس التجاري

مع اختيارأسماء المدارس أيضا بشكل يثير التساؤل مثال ذلك (المدرسة الدولية)، أو (مدرسة المتميزين) هذه الأسماء لجذب الطلبة، ومجال للتلاعب في العملية التربوية يجب على الوزارة أن تفعل دورها الرقابي عن طريق تعيين جهاز للأشراف التربوي كفاءة ونزاهة عالية لمنع فساد المؤسسة التربوية والرقي بها بما فيه التعليم الاهلي ليصبح جزء مهم في تصحيح العملية التربوية في العراق، وأن لايصبح التعليم الأهلي الذي بات مجالاً لضمان نجاح الطالب بأمواله لا بمستواه التعليمي .

-الهوامش :-

١- عبد الكاظم محمد حسون ، واقع التعليم في العراق ، الزمان (جريدة)، لندن ، في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٥ .

*- احمد مدحت حاجي حافظ اشرف افندي وشهرته(مدحت باشا)،ولد في استنبول عام ١٨٢٢ م ، نشأ في بلغاريا حيث كان والده قاضياًعلى بعض نواحيها ، حفظ القرأن وتعلم اللغة العربية والفارسية أضافة إلى لغته التركية . كما برع في الخط والكتابة الامر الذي ساعده في العمل ككاتب في مجلس الصدر الاعظم وهو لم يبلغ العشرين من عمره ،عين في عام ١٨٦٠ والياً على نيش فاظهر كفاية فيها ثم توالى عدة مناصب حتى عين عام (١٨٦٩- ١٨٧٢) والياً على العراق .اجرى اصلاحات كبيرة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العراق ، تمت محاكمته من قبل السلطان عبد الحميد الثاني بتهمة ضلوعه في اغتيال عمه السلطان عبد العزيز وحكم عليه بالاعدام ، إلا أن خفف الحكم إلى مؤبد ونفي إلى الطائف حيث مات فيها مخنوقاًعام في ظروف غامضة١٨٨٢م .احمد اسماعيل ياغي ، سياسة مدحت باشا والي العراق العثماني تجاه الخليج العربي ، راس الخيمة ، ٢٠٠١ ، ص ١٥-٥٤.

٢-عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث ١٨٣٢-١٨٧٢ ،القاهرة ، ١٩٦٨، ص ٣٨٢؛ حنا بطاطو ، العراق ، ترجمة عفيف الرزاز ، ج١ ، ص ١٠٠و١٩٦و٢٧٧.

٣- عبد الكاظم محمد حسون ، المصدر السابق .

٤- هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ج٢ بغداد ، ١٩٨٩،ص٤٢٤ .

٥- المصدر نفسه .

٦-جمال أسد مزعل ، التربية والتعليم بعد الاحتلال البريطاني للموصل ١٩١٨ ، موسوعة الموصل الحضارية ، ج ٥، الموصل ،١٩٩٢، ص٤٨٧.

٧- ذنون الطائي ، الاوضاع الادارية في الموصل خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٨٥٨ ، جامعة الموصل ٢٠٠٨، ص١٥٤ .

٨-وفاء كاظم ماضي محمد ، تطور الحركة النسوية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠، ص٩٣.

٩- ذنون الطائي ، المصدر السابق ، ص ١٥٥.

١٠- وفاء كاظم ماضي محمد ، المصدر السابق ، ص ٩٢-٩٣.

١١- نوال كشيش محمد الزبيدي ،تطور التعليم في العراق من عام ١٩٥٨-١٩٦٨، بغداد ، ٢٠٠٩، ص ٨٦-٨٧.

١٢- الحكومة العراقية ،التقرير السنوي لوزارة المعارف ، سنة ١٩٦١.

١٣- نوال كشيش محمد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص١٦٩-١٧٠.

١٤- الوقائع العراقية ، (جريدة) ، العدد(١٤٣٥) ، في ١٠ - ٧ - ١٩٦٧.

١٥- الوقائع العراقية ، (جريدة) العدد (١٥٤٥) ، في ١٩٦٨/٣/١٤،ص ٥.

١٦ - التعليم في العراق https://ar.wikipedia.org

١٧- المصدر نفسه .

١٨- نظام التعليم الاهلي والاجنبي رقم (٥)لسنة ٢٠١٣ ، الامانة العامة لمجلس الوزراء ، العدد م.ر.ن.٢٠١٣/ ٢٥/١١

١٩-الوقائع العراقية ، المصدر السابق ، العدد(٤٣٠٨) ، في ٢٠١٤/٢/٣ .

٢٠- المصدر نفسه .

٢١- مقابلة شخصية مع الست ندى توفيق مسؤولة التنظيم والرقابة في مديرية التعليم الاهلي لوزارة التربية ، في يوم الثلاثاء ١٢/١٢/ ٢٠١٧.

٢٢-لقاء مع السيدة دعاء هادي والدة احد طلبة ثانوية الأقمار الأهلية في بغداد ،٢٠١٧/١٢/١٩ .

٢٣- زيارة ميدانية للباحثة لبعض المدارس الاهلية في جانب الرصافة الثانية .

٢٤- وزارة التربية ، اللجنة الفاحصة للامتحانات العامة / تقرير المدارس الأوائل حسب نسب النجاح لجميع المحافظات لسنة ٢٠١٦-٢٠١٧-لفرعي العلمي والأدبي

٢٥- مقابلة شخصية مع مؤسس مدرسة الجواهري الابتدائية الأهلية السيد ماجد ، في ١٢/١٢ /٢٠١٧.

٢٧- مقابلة مع المشرفة التربوية (س.ج) ، ٢٠١٧/١٢/١٤.

قائمـــــة المـــــصادر:

الوثائق المنشورة :

١-الحكومة العراقية ،التقرير السنوي لوزارة المعارف ، سنة ١٩٦١.

٢- نظام التعليم الأهلي وال،جنبي رقم (٥)لسنة ٢٠١٣ ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، العدد م.ر.ن.٢٠١٣/ ٢٥/١١

٣- وزارة التربية ، اللجنة الفاحصة للامتحانات العامة / تقرير المدارس الأوائل حسب نسب النجاح لجميع المحافظات لسنة ٢٠١٦-٢٠١٧-لفرعي العلمي والادبي

المصادر العربية والمعربة :-

١- أحمد أسماعيل ياغي ، سياسة مدحت باشا والي العراق العثماني تجاه الخليج العربي ، رأس الخيمة ، ٢٠٠١.

٢- جمال اسد مزعل ، التربية والتعليم بعد الاحتلال البريطاني للموصل ١٩١٨ ، موسوعة الموصل الحضارية ، ج ٥، الموصل ،١٩٩٢.

٣- حنا بطاطو ، العراق ، ترجمة عفيف الرزاز ، ج١ ،بيروت . حنا بطاطو ، العراق ، ترجمة عفيف الرزاز ، ج١ ، بيروت.

٤- ذنون الطائي ، الأوضاع الادارية في الموصل خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٨٥٨ ، جامعة الموصل ٢٠٠٨.

٥- عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث ١٨٣٢-١٨٧٢ ،القاهرة ، ١٩٦٨.

٦- نوال كشيش محمد الزبيدي ،تطور التعليم في العراق من عام ١٩٥٨-١٩٦٨، بغداد ، ٢٠٠٩.

٧- هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ج٢ بغداد ، ١٩٨٩.

الرسائل الجامعية :-

- وفاء كاظم ماضي محمد ، تطور الحركة النسوية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠.

الصحف العراقية :-

١-عبد الكاظم محمد حسون ، واقع التعليم في العراق ، الزمان (جريدة)، لندن ، في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٥.

٢-- الوقائع العراقية ، (جريدة) ، العدد(١٤٣٥) ، في ١٠ - ٧ - ١٩٦٧.

٣- العدد (١٥٤٥) ، في ١٩٦٨/٣/١٤.

٤- العدد(٤٣٠٨) ، في ٢٠١٤/٢/٣ .

المقابلات الشخصية :-

١- مقابلة شخصية مع مؤسس مدرسة الجواهري الابتدائية الاهلية السيد ماجد ، في ١٢/١٢ /٢٠١٧.

٢- مقابلة مع المشرفة التربوية (س.ج) ، ٢٠١٧/١٢/١٤.

٣-لقاء مع السيدة دعاء هادي والدة احد طلبة ثانوية الاقمار الاهلية في بغداد ،٢٠١٧/١٢/١٩ .

٤-مقابلة شخصية مع الست ندى توفيق مسؤولة التنظيم والرقابة في مديرية التعليم الاهلي لوزارة التربية ، في يوم الثلاثاء ١٢/١٢/ ٢٠١٧.

٥- مقابلة شخصية مع السيد ماجد مؤسس مدرسة الجواهري الابتدائية العلمية الاهلية ،في ٢٠١٧/١٢/٧.

٦- زيارة ميدانية للباحثة لبعض المدارس الاهلية في بغداد جانب الرصافة .

شبكة الانترنت :-

التعليم في العراق - https://ar.wikipedia.org

Summary of research / pros and cons of private schools in Iraq

(Primary stage - preparatory stage)

1921-2017

Education is an important indicator of the development of societies, their development and the advancement of their culture to the top. The interest in education has become a Feature of this age after recognizing the people and societies its importance, and reflects positive or negative results on the development of the nations.

Iraq was one of those nations that were keen to pay attention to education and educational institutions, especially after the formation of the Kingdom of Iraq in 1921 with the help of the British Mandate in Iraq, Which decided to hand over the case of education to the Iraqis, and establish schools in Arabic after being taught in Turkish with the presence of private schools of sects and religions in Iraq, and some missionary associations in northern Iraq, Basra, Baghdad and this was the core of private education in Iraq So the subject of our research will be the pros and cons of private schools in Iraq from the elementary to the preparatory stage (1921-2017).

The research is divided into two chapters, the first chapter includes the importance of private education in the royal era in 1921-1958, which went side by side with government education according to legal framework under the supervision of the Iraqi Ministry of Education and follow the government educational curricula. The intervention of the government in the appointment of teaching staff was according to the educational scientific standards which strengthened its role in

the graduation of specialized scientific cadres that contributed effectively to the promotion of education.

The goals of these schools were educationals that concern the quality not the quantity, their goals were not material, but the Ministry of Education was the provider of material aid. The chapter also includes the interest of the revolution of July 14, 1958 in the private education and its expansion until the number of schools increased from (30) to (87) schools. The number increased to reach (102) schools in 1967 without obtaining the Ministry any financial amount from those schools in order to encourage them to provide the community with good and specialized cadres.

The chapter also refers to the policy of the Ba'th regime, which took over power in 1968. It is also part of its policy to abolish private education in Iraq and turn it into public education.

While the second chapter of the research dealt with the failures of the educational process in Iraq in all its stages as a result of the policy of the regime that introduced Iraq in successive wars from 1980 until the fall of the regime in 2003 Which led to the decline of services and school supplies and the low level of living of the individual and directly affect an important sector of state employees, including educational staff and the dropout of students from schools, which led to the spread of illiteracy again.

The second chapter dealt with the process of the spread of private schools in all stages, and randomly without deliberate planning, under different headings that are not related to the educational process which was set by the private educational system in 2013 which sets its own educational goals.

The study also pointed to the pros and cons of these schools through visits to some schools in the Rusafa side of Baghdad, and to survey the views of some of the families of Iraqi children studying in private schools.

The study pointed to the most important negative and positive results of the private education, the role of the Directorate of Private Education in follow-up and supervision, and monitoring the negatives and the level of success achieved in these schools with reference to some of the reliable sources that provided the research with important information in the completion of research and interviews relevant in the course of the research.. I hope that this semi-field research will be a modest contribution to the education and its lofty goals in serving Iraq

Assistant Lecturer Kafi Salman Murad Al Jaderi.